

نقابة المستشفيات: لتوسيع قاعدة تمثيل القطاع الصحي في الضمان

اضاف البيان: «ان تناقل معلومات حول عزم الحكومة على حل مجلس الإدارة وإنشاء لجنة تدير الضمان وتقوم مقام مجلس الإدارة المكون وفق ثلاثية التمثيل أي الدولة وأرباب العمل والأجراء. يعزز الخوف على مصير الصندوق وهو مخالفة صريحة للقانون. إذ ان هذه الخطوة هي بمثابة إلغاء لدور وشراكة الهيئات الممثلة التي تتأثر مباشرة بالقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة».

وختتم: «ان نقابة المستشفيات اذ تفتخر بكونها الشريك الاساسي والفاعل في القطاع الصحي والحريصة على توطيد تعاونها مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال الخدمات التي توفرها للمضمومين. تدعو الى «اجراء الانتخابات وفق الاصول في اسرع وقت. كما تدعو الى توسيع قاعدة تمثيل القطاع الصحي باكثر من مندوب. نظرا لدقة وحجم المسؤوليات المطلوبة من مجلس الادارة في الشأن الصحي الذي هو في صلب اهداف إنشاء الضمان في لبنان».

في ٧ شباط. عقد مجلس إدارة نقابة المستشفيات. اجتماعا عرض خلاله المجتمعون «أوضاع القطاع الصحي والاستشفائي بشكل عام. وتوقفوا عند قرار وزير العمل محمد كبرية الأخير والمفاجئ القاضي بتأجيل انتخابات مجلس ادارة الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي الى موعد غير محدد من دون توضيح الاسباب». واستغرب المجلس «العودة عن القرار باجراء الانتخابات وبخشي ان تكون الاسباب سياسية وهي تأتي على حساب مصلحة المضمومين والضمان على حد سواء».

واكد المجلس في بيان «ان التمديد للمجلس الحالي المنتهية ولايته في الصندوق منذ ١١ سنة له اثار سلبية على سير العمل فيه. وعلى خدماته. وبالتالي على القطاع الصحي بجممله. لا سيما ان ممثل النقابات الصحية في المجلس قد توفاه الله منذ سنوات عدة. ولم يتم تعيين بديل عنه».

نقابة المستشفيات:

لزيادة الموازنات المخصصة للاستشفاء

أعدت آنذاك. ٣ - كما ان النقابة وفي خطوة احترازية كانت وجهت في نهاية تشرين الأول ٢٠١٧ كتاباً الى الرؤساء الثلاثة والوزارات والإدارات المعنية لاطلاعهم على الصعوبات التي يعاني منها القطاع. كذلك تم إيداعهم دراسة تظهر الكلفة الفعلية لسائر التقديرات الاستشفائية من دون الأخذ في الاعتبار المعايير الجديدة لنظام الاعتماد والتي ستزيد الكلفة التشغيلية بنسبة لن تقل عن ١٥٪ كما أن أي زيادة على الأجور ستنعكس بشكل كبير على الكلفة الاستشفائية كون أجور الموظفين في المستشفى تشكّل نسبة ٤٠٪ من دخلها. إزاء هذه المعطيات. تناشد النقابة المسؤولين المعنيين تدارك الأمر والعمل على أخذ ما أوصحناه في الاعتبار لجهة ضرورة زيادة الموازنات المخصصة للاستشفاء في الموازنات العامة لكل من الوزارات والإدارات المعنية بنسب مدروسة تتوافق وما أتينا على ذكره آنفاً بدلاً من خفضها كون هذا الأمر سيكون له تداعيات كارثية على المستشفيات والمواطنين على السواء.

في ٥ شباط. اعلنت نقابة المستشفيات عن اسفها للتعميم الصادر عن رئيس الحكومة سعد الحريري والموجه إلى الوزارات والإدارات الحكومية للعمل على خفض موازنتها السنوية للعام ٢٠١٨ بنسبة ٢٠٪. لما له من تداعياته على القطاع الاستشفائي. وأصدرت النقابة البيان الآتي:

١ - إن معظم موازنات الصناديق الضامنة الرسمية تعاني من عجز سنوي مزمن ما أدى الى تراكم الفواتير غير المسددة للمستشفيات حتى تجاوزت قيمتها المليار دولار اميركي. فعلى سبيل المثال. إن العجز السنوي في موازنة وزارة الصحة وحدها يبلغ ٨٠ مليار ليرة نفقات استشفاء فقط. وذلك وفقاً للتعرفات المعمول بها حالياً المبنية على دراسة وضعت في العام ١٩٩٨.

٢ - ان النقابة طالبت بإلحاح تعديل هذه التعريفات لعدم تغطيتها الكلفة الفعلية للتقديرات في ضوء التقنيات التي استحدثت منذ ذلك الوقت وآليات العمل التي اعتمدت في المستشفيات لا سيما بعد تطبيق معايير نظام الاعتماد. وكان وزير الصحة السابق رفع كتاباً الى مجلس الوزراء مطالباً بتعديلها بنسبة ٢٩٪ وفقاً لدراسات



HOPITAL LIBANAIS GEITAOUI
Centre Hospitalier Universitaire
المستشفى اللبناني الجعيتاوي الجامعي

٩٠ سنة من العطاء ومستمرّون في خدمة المرضى من كل لبنان

مشروع توسيع و تطوير



أحدث التقنيات الطبية



عراقة في الخدمات الطبية



١٩٦٩ أول مركز لغسيل الكلى في لبنان

١٩٨١ أول جهاز تصوير مقطعي في لبنان

١٩٨٨ أول جهاز لتفتيت البحص في لبنان

١٩٩١ أول جهاز للتصوير عبر الرنين المغناطيسي في لبنان

١٩٩٢ أول مركز لمعالجة الحروق في لبنان

١٩٩٦ افتتاح قسم التجميل وقسم علاج الامراض السرطانية للاطفال

٢٠١٣ تحول الى مستشفى جامعي بالتعاقد مع الجامعة اللبنانية

٢٠١٥ افتتاح مركز متخصص لمعالجة الضغط

٢٠١٦ افتتاح مركز متخصص لتشخيص الأمراض العصبية

